70 مليون دينار المحفظة الاستثمارية لـ «الكويت للتأمين»

قال الرئيس التنفيذي في شركة الكويت للتأمين سامي شريف إن حجم محفظة الشركة الاستثمارية داخل وخارج الكويت يبلغ 70 مليون دينار ما يعادل 231 مليون دولار.
وأشار شريف في لقاء مع «سي إن بي سي عربية»، إلى أن الشركة تمتلك ملاءة مالية قوية وتبلغ الاحتياطيات التي تحتفظ بها الشركة 90 مليون دينار.
وكشف شريف عن ان الشركة تخطط للتوسع في التأمين الطبي داخل الكويت ولديها استراتيجية وخطة واضحة للتوسع في أنشطتها التأمينية خارج الكويت.

بالتزامن مع إبقاء "المركزي" على سعر الخصم عند 3٪ في يونيو الماضي

الائتمان لدى البنوك الكويتية يقفز لأعلى مستوياته في 5 سنوات

مصطفى صالح

شهد الائتمان لدى البنوك الكويتية قفزة كبيرة خلال يونيو الماضي متخطيا مستوى 36 مليار دينار لأول مرة في 5 سنوات، مسجلا نموا شهريا بنسبة 2٪، وسنويا بنسبة 1,7٪. ويأتي ذلك بالتزامن مع قرار بنك الكويت المركزي بالإبقاء على سعر الخصم عند مستواه الحالي البالغ 3٪ في منتصف يونيو الماضي، على الرغم من رفع الاحتياطي الفيدرالي الأميركي والبنوك المركزية الخليجية لأسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية، والذي قد بدأ يؤتي بثماره.

وعلى صعيد ودائع القطاع المصرفي الكويتي، فقد قفزة بدورها لتسجل مستوى 43,5 مليار دينار، وهو أيضا الأعلى لها في 5 سنوات، مسجلة زيادة شهرية 1,4٪، وسنويا 4,6٪. وذلك في أعقاب قرار البنوك الكويتية برفع الفائدة على الإيداع ربع نقطة مئوية على العملة المحلية في يونيو الماضي.

التسهيلات الائتمانية

ويرجع السبب في الانتعاشة الكبيرة التي شهدها الائتمان في يونيو الماضي، الى ارتفاع القروض الموجهة لشراء أوراق مالية بنسبة 10٪ شهريا لتبلغ 2,5 مليار دينار، بالمقارنة مع 2,3 مليار دينار في مايو الماضي، وبزيادة شهرية 231 مليون دينار، وقد تزامنت هذه الانتعاشة مع الفورة التي تعيشها بورصة الكويت خلال الفترة الماضية.

وقد دفع هذا الارتفاع بالقروض الموجهة لشراء أوراق مالية الى ارتفاع إجمالي التسهيلات الشخصية بشكل شهري 1,5٪ خلال يونيو لتسجل 15,2 مليار دينار، بالمقارنة مع 15 مليار دينار في مايو الماضي.

وأيضا شهدت القروض الممنوحة لقطاع النفط والغاز انتعاشة شهرية كبيرة خلال يونيو الماضي مرتفعة بنسبة 30٪ إلى 1,7 مليار دينار بزيادة 395 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوى 1,3 مليار دينار في مايو الماضي، وتزامن ذلك مع توقع البنوك الكويتية قرضا لصالح مشروع الغاز المسال بمصفاة الزور.

وخلال يونيو الماضي، كسر الائتمان الممنوح للعقار موجة التي استمرت لشهرين متتاليين، وارتفع بنسبة 1,3٪ مسجلا مستوى 8 مليارات دينار بالمقارنة مع 7,92 مليارات دينار في مايو الماضي، وأيضا سجل ارتفاعا سنويا بالمقارنة مع يونيو 2017 بنحو 0,23٪.

وعلى صعيد القروض المقسطة التي تمنح للكويتيين لترميم المنازل، فقد سجلت نموا شهريا طفيفا بـ 0,09٪ لتبلغ 11,31 مليار دينار، فيما سجلت زيادة سنوية بنسبة 8٪، بالمقارنة مع مستوى 10,4 مليارات دينار في يونيو 2017.

وفي المقابل، سجلت القروض الاستهلاكية تراجعا شهريا بنسبة 1,4٪ لتبلغ مليار دينار، وايضا سجلت تراجعا سنويا بنسبة 6,4٪ بالمقارنة مع مستوى 1,1 مليار دينار في يونيو 2017.

نمو قوي للودائع

ارتفعت الودائع لدى البنوك الكويتية بشكل شهري بنسبة 1,4٪ إلى 43,5 مليار دينار، بالمقارنة مع مستوى 42,9 مليار دينار في مايو الماضي، وبزيادة قدرها 592 مليون دينار.

وعلى المستوى السنوي، قفزت الودائع بشكل كبير بزيادة لامست ملياري دينار وبنمو 4,6٪، بالمقارنة مع تسجيلها مستوى 41,5 مليار دينار في يونيو 2017. ويأتي هذا النمو الكبير بالودائع مدعوما بمواصلة نمو الودائع الحكومية التي زادت للشهر الثاني على التوالي مسجلة مستوى 6,9 مليارات دينار بنمو شهري 2,7٪، بالمقارنة مع مستوى 6,7 مليارات دينار في مايو الماضي. فيما سجلت الودائع الحكومية تراجعا سنويا طفيفا بـ 0,6٪، بالمقارنة مع مستوى 7 مليارات دينار في يونيو 2017.

وقد ارتفعت ودائع القطاع الخاص الى مستوى 36,5 مليار دينار بنمو شهري 1,1٪ وبزيادة 407 ملايين دينار، وايضا ارتفعت بشكل سنوي بنسبة 6,7٪ بالمقارنة مع مستوى 34,5 مليار دينار في يونيو 2017.

وشهدت الودائع بالعملات الأجنبية نموا شهريا كبيرا بنهاية يونيو الماضي بنسبة 8٪ مسجلة مستوى 2,7 مليار دينار، وايضا سجلت نموا سنويا بـ 13٪ بالمقارنة مع 2,4 مليار دينار في يونيو 2017.

وعلى صعيد الودائع تحت الطلب التي لا تدفع البنوك عليها أي فوائد، فقد واصلت تخطيها حاجز 9 مليارات دينار، وذلك على الرغم من تراجعها بشكل شهري بـ 1,4٪.

الودائع بالبنوك الكويتية لأعلى مستوياتها في 5 سنوات مسجلة 43,5 مليار دينار

10٪ نمو قروض الأوراق المالية بالتزامن مع فورة «البورصة»

عودة قروض العقار للنمو بـ 1,3٪ لتبلغ 8 مليارات دينار

أكبر حركة تدوير أجرتها الشركة في شهر شملت أكثر من 50 مديراً ورئيس فريق

«نفط الكويت» تستكمل هيكلها التنظيمي.. 6 مديرين و3 رؤساء فرق

الزوير مديراً لمجموعة عمليات الغاز.. وفلاح العازمي مديراً لعمليات غرب الكويت

بدور العاصم رئيساً لفريق الإعلام ونورة الصولة للعلاقات العامة وحسن الشمري للعلاقات المحلية

أحمد مغربي

استكملت شركة نفط الكويت سلسلة الترقيات والتغييرات التنظيمية التي بدأتها قبل أسبوعين، حيث أصدرت الشركة أمس تعميما بتعيين وترقية 6 مديرين في مجموعة عمليات الاستكشاف والغاز وغرب الكويت و3 رؤساء فرق في مجموعة العلاقات العامة والإعلام.

وجاء في التعميم الصادر من قبل الرئيس التنفيذي للشركة جمال جعفر، وحصلت «الأنباء» على نسخة منه، ان تلك التغييرات التنظيمية سيتم العمل بها اعتبارا من يوم الاحد المقبل، ومن المقرر ان تسدل «نفط الكويت» الستار عن الترقيات خلال الفترة المقبلة، حيث سيكون هذا التعميم هو الاخير خلال الفترة الحالية.

وبينت المصادر ان «نفط الكويت» قامت بترقية اكثر من 50 مدير ورئيس فريق خلال شهر من الان.

وذكر التعميم انه تم تعيين حمد راشد الزوير مديرا لمجموعة عمليات الغاز ويكون مسؤولا أمام نائب الرئيس التنفيذي (الاستكشاف والغاز).

وفي مديرية غرب الكويت تم تعيين فلاح مطلق العازمي مديرا لمجموعة العمليات (غرب الكويت) ويكون مسؤولا أمام نائب الرئيس التنفيذي (غرب الكويت)، وفي مجموعة العمليات (جنوب الكويت) أصبح بدر ناصر الطليحي مديرا لمجموعة العمليات (جنوب الكويت).

أما مجموعة العمليات (شرق الكويت) أصبح عمر علي صادق مديرا لمجموعة العمليات (شرق الكويت).

وفي فريق عمل عمليات الإنتاج (شرق الكويت) I سيتم تعيين رئيس فريق عمل عمليات الإنتاج (شرق الكويت) I في وقت لاحق، اما مديرية شمال الكويت وتحديدا في مجموعة العمليات فأصبح فؤاد محمد الشيخ مديراً لمجموعة العمليات (شمال الكويت).

وفي مجموعة مساندة العمليات (شمال الكويت) أصبح عدنان عيد العدواني مديرا لمجموعة مساندة العمليات (شمال الكويت) وأصبح عبدالله محمد الحربي مستشارا.

وفي مجموعة العلاقات العامة والإعلام تم تعيين 3 رؤساء فرق كالتالي: حسن محمد الشمري رئيسا لفريق عمل العلاقات المحلية، ونورة حمد الصولة رئيسا لفريق عمل العلاقات العامة وبدور عبدالرحيم العاصم رئيسا لفريق عمل الإعلام.

تبلغ قيمتها 4,2 مليارات دولار

استكمال المرحلة الأولى من النفط الثقيل في 2019

محمود عيسى

نقلت مجلة ميد عن مصادر مطلعة في صناعة النفط قولها ان أعمال المرحلة الأولى من حقل فارس السفلي للنقط الثقيل في الرتقة يجب ان تصل مرحلة الإنجاز في مارس 2019، والتي أضافت «ان العمل في المشروع يجري حسب البرنامج المقرر ويحقق تقدما».

وأضافت المصادر ان العمل في المرحلة الثانية من المشروع يجب ان تبدأ فور استكمال العمل في المرحلة الاولى.

وكان كونسورتيوم مؤلف من شركة بتروفاك البريطانية وشركة المقاولين المتحدين اللبنانية قد فاز بعقد قيمته 4,2 مليارات دولار لإعمال المرحلة الأولى في يناير 2015.

ويغطي نطاق العمل والمقرر تنفيذ عقده وفقا لنظام الهندسة والتوريد والبناء لقيام بالإعدادات السابقة لتشغيل المرفق ومن ثم انطلاق العمليات التشغيلية والصيانة لأعمال مرفق المعالجة المركزية الرئيسي والبنية التحتية المرتبطة به بالإضافة إلى مجمع دعم الإنتاج.

ويشمل ذلك خط أنابيب بطول 162 كيلومترا، والذي سينقل الخام الثقيل من مرفق المعالجة المركزية إلى مزرعة الصهاريج الجنوبية الموجودة في الأحمدي، حيث تملك شركة نفط الكويت الخيار لإرساله إلى مصفاة الزور في جنوبي البلاد. ويجري حاليا تنفيذ أعمال حزمة حفر تبلغ قيمتها 450 مليون دولار، وهي أيضا جزء من مشروع حقل فارس السفلي العملاق.

أما المرحلتان الثانية والثالثة فهما الآن في مرحلة الدراسة وتقدر قيمة الواحدة منهما بنحو ملياري مليار.

وكانت شركة نفط الكويت قد صرحت في مارس الماضي بأن المرحلة الأولى من المشروع ستبدأ العمل بحلول الشهر الجاري.

.. وتعيد طرح مناقصة تحلية الغاز

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان شركة نفط الكويت قررت إعادة طرح مناقصة بناء منشأة لتحلية الغاز في منطقة غرب الكويت، وفقا لما نقلته عن مصادر مطلعة. وكانت شركة سبيتكو انترناشونال بتروليوم الكويتية قدمت أدنى العروض بواقع 84 مليون دينار او ما يعادل 277 مليون دولار للمشروع وتوقعت الفوز بالعقد ومن ثم توقيعه في سبتمبر المقبل.

وأضافت المجلة ان شركة نفط الكويت طلبت من المقاولين التعبير عن الرغبة في المشاركة في تقديم عروض للمناقصة الجديدة.

ونقلت المجلة عن المصدر ذاته قوله ان شركتين فقط قد شاركتا في تقديم العروض من بين 29 شركة سبق تأهيلها لهذا الغرض، وان أيا من المقاولين لا يعلم الأسباب التي تقف وراء قيام شركة نفط الكويت بإلغاء مناقصة المشروع وإعادة طرحها من جديد، وربما يعزى ذلك إلى كون العرض الأدنى المقدم من شركة سبيتكو أعلى من الميزانية المقررة للمشروع.

كما ان أحدا لا يعلم ما إذا كانت المناقصة الجديدة عند طرحها ستنطوي على تعديلات على نطاق العمل المقرر للمشروع.

ومضت المجلة الى القول ان عقد تحلية الغاز الأصلي يتألف من جزأين هما مرفق تحلية الغاز بحد ذاته، ووحدة استخلاص الكبريت.

وبرغم انه جرى طرح الجزأين تحت عقد واحد، إلا ان تمويل كل منهما يختلف عن الآخر، حيث سيتم تمويل مرفق تحلية الغاز باستخدام نموذج الهندسة والتوريد والبناء (EPC)، في حين يتم بناء وحدة استعادة الكبريت باستخدام نموذج البناء والتملك والتشغيل (BOO).

وأضافت المجلة ان نطاق العمل في الوحدة كان ينص على إنتاج 120 مليون قدم مكعبة يوميا من الغاز الحلو باستخدام مختلف تدفقات الغاز الحامض من وحدات المعالجة الأولية التي لديها تركيزات متفاوتة من كبريتيد الهيدروجين بنسبة 4٪ وثاني أكسيد الكربون بنسبة 10٪ على ان يتم تركيب هذه الوحدة في محطة التعزيز رقم BS-171 باعتبارها وحدة معالجة غازات المذيبات الأمينية.